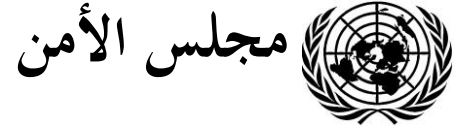


Distr.: General
19 March 2019
Arabic
Original: English



قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير بيانا بالأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الفترة من ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠١٩، عملا بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) والتي مُدّدت في قرارات لاحقة للمجلس كان آخرها القرار ٢٤٥٠ (٢٠١٨).

ثانيا - الحالة في منطقة العمليات وأنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تسنى الحفاظ على وقف إطلاق النار القائم بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، بالرغم من عدد من الانتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام ١٩٧٤ (اتفاق فض الاشتباك بين القوات)، يرد بيانها أدناه. وبعد وقف القتال في آب/أغسطس ٢٠١٨ بين القوات المسلحة السورية ومختلف الجماعات المسلحة من غير الدول، استعادت حكومة الجمهورية العربية السورية السيطرة على أجزاء من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب يرافو كانت سابقا تحت سيطرة الجماعات المسلحة. وازداد النشاط العسكري على نطاق خط وقف إطلاق النار، بما شمل إطلاق القذائف. ووفقاً لما شدد عليه مجلس الأمن مرة أخرى في قراره ٢٤٥٠ (٢٠١٨)، يجب ألا يكون هناك نشاط عسكري من أي نوع كان في المنطقة الفاصلة.

٣ - وفي سياق بذلها قصارى جهدها للحفاظ على وقف إطلاق النار وكفالة التقيد به بدقة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق فض الاشتباك بين القوات، تبلغ قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن كل ما تلاحظه من انتهاكات لخط وقف إطلاق النار. وإن جميع حوادث إطلاق النار في اتجاه المنطقة الفاصلة وعبر خط وقف إطلاق النار، فضلا عن عبور الأفراد لخط وقف إطلاق النار، تشكل انتهاكات للاتفاق. وفي إطار تفاعلها المنتظم مع كلا الجانبين، واصلت قيادة القوة دعوة الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس واتقاء أي سوء تقدير قد يؤدي إلى تصعيد الوضع.



٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت عدة انتهاكات لخط وقف إطلاق النار ارتكبتها الطرفان في اتفاق فض الاشتباك بين القوات. ولاحظت القوة، في مناسبات عدة، إطلاق النار في اتجاه المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، لاحظ أفراد القوة انفجارات قوية وطلقات خطاطات من مدافع رشاشة ثقيلة ومضادة للطائرات بالقرب من طرنجة، في المنطقة الفاصلة، وفي معسكر نبع الفوار. واضطر أفراد القوة إلى الاحتماء بالملاجئ. وأبلغت السلطات السورية القوة أن النشاط العسكري مرتبط بأسلحة الدفاع الجوي للقوات المسلحة السورية الموجهة ضد "أهداف معادية". وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة أنه "لم يشن هجوماً على أي أهداف في الجمهورية العربية السورية" وأن مخلفات قذيفة سورية مضادة للطائرات سقطت في منطقة تبعد خمسة كيلومترات عن معسكر عين زبون. وقام فريق تابع للقوة، يرافقه جيش الدفاع الإسرائيلي، بزيارة موقع الارتطام على الجانب ألفا (الجولان الذي تحتله إسرائيل) ورأى مخلفات قذيفة مضادة للطائرات. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، وجه الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة رسالتين متطابقتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، يبلغهما فيها أن قوات النظام السوري المسلحة قامت، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، "بشكل عشوائي وفجائي بإطلاق وابل من القذائف المضادة للطائرات على مدى ٦٠ كيلومتراً على الأقل".

٥ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأنه أطلق النار على شخصين مسلحين كانا يحاولان العبور من الجانب برافو إلى الجانب ألفا. وأبلغت السلطات السورية القوة أنه لم تكن هناك محاولة عبور حسبما أبلغ به جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، لاحظت القوة طائرة هليكوبتر على الجانب ألفا تطلق أربعة صواريخ وتصيب شرق التل الغربي على الجانب برافو. وفي اليوم نفسه، سمعت القوة وشاهدت إطلاق قذائف أرض جو وقذائف مدافع مضادة للطائرات وصواريخ ونيران مدافع رشاشات ثقيلة على الجانب برافو. ولم تكن القوة في وضع يمكنها من التحقق من نقطة الإطلاق أو الارتطام.

٦ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي قذائف من منظومة القبة الحديدية رداً على هجوم مزعوم بالصواريخ من الجانب برافو. ولاحظت القوة إطلاق قذيفتين من موقع تابع لجيش الدفاع الإسرائيلي في الجزء الشمالي من الجانب ألفا باتجاه الشرق. واضطر أفراد القوة إلى الاحتماء بالملاجئ. ولم تلاحظ القوة أي إطلاق لصواريخ من الجانب برافو في ذلك اليوم. وتزامنت ملاحظات القوة عن النشاط العسكري مع تقارير مفتوحة المصدر لإسرائيل تؤكد أنها شنت سلسلة من الغارات الجوية على أهداف في الجمهورية العربية السورية رداً على قذيفة كانت الجمهورية العربية السورية قد أطلقتها على الجانب ألفا واعترضتها إسرائيل. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، شاهد أفراد القوة طائرة مسيرة من دون طيار تنطلق من الجانب ألفا وتعبّر خط وقف إطلاق النار في اتجاه الجانب برافو.

٧ - وفي ١١ شباط/فبراير، شاهدت القوة دبابة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي وهي تطلق سبع طلقات نيران على منطقة القنيطرة في الجزء الأوسط من المنطقة الفاصلة ودبابة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي وهي تطلق أربع طلقات نيران على مدى الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة. وفي اليوم نفسه، شاهدت القوة أيضاً إطلاق ثلاثة صواريخ من اتجاه جنوبي غربي سقطت في الجزء الأوسط من المنطقة الفاصلة على بعد حوالي ٨٠٠ متر من الموقع ٣٧. واضطر أفراد القوة إلى الاحتماء بالملاجئ. وفي

٣ آذار/مارس، سمع أفراد القوة انفجارات قوية في محيط الموقع ١٠ التابع للأمم المتحدة، بالقرب من حضر. وبعد مرور ٣٠ دقيقة تقريباً، لاحظ أفراد القوة انفجاراً قوياً في المنطقة نفسها.

٨ - وفي ١٣ آذار/مارس، وجه الممثل الدائم لإسرائيل رسالتين متطابقتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، يدعي فيهما أنه كُشف عن "شبكة حزب الله الإرهابية الواسعة النطاق والمتمركزة" على الجانب برافو وأن "حزب الله انتهاز الفرصة لإنشاء جبهة إرهابية سورية يهاجم منها إسرائيل". وادعى كذلك أن الشبكة الإرهابية تنتشر من حضر إلى عرنة وحن أرنبه والقنيطرة. وذكر أيضاً، في جملة أمور، أن إسرائيل تحمّل النظام السوري "المسؤولية وحده عن أي أعمال" تنفذ من أراضيها.

٩ - واستمرت الانفجارات القوية المتقطعة ورشقات الرشاشات الثقيلة والأسلحة الصغيرة طوال الفترة المشمولة بالتقرير في كل من الجزء الشمالي والأوسط والجنوبي من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وخلصت القوة إلى أن هذا النشاط العسكري يُعزى إلى تفجيرات متحكم فيها لذخائر غير منفجرة حدثت في إطار عملية لإزالة الذخائر والتدريب وإلى إطلاق القوات السورية المسلحة النار على سبيل الاحتفال. وسجل تراجع في هذا النوع من النشاط في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. ولاحظت القوة زيادة في تواجد أفراد تابعين للقوات المسلحة السورية، بعضهم مسلح، تعمل في عدد من نقاط التفتيش داخل المنطقة الفاصلة، بما في ذلك في محيط البعث وحن أرنبه، وكذلك على طول الطريق الرئيسي الذي يربط القنيطرة بدمشق. وأقيمت نقاط تفتيش جديدة بالقرب من معبر القنيطرة، وكذلك في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة. وكان يتم إخطار القوة أحياناً بأن الدوريات المقرر أن تسيروها الشرطة العسكرية التابعة للاتحاد الروسي على الطرق قد تنطوي على دخول أفرادها إلى المنطقة الفاصلة. ولم تكن القوة في وضع يمكنها من التأكد من وجود الشرطة العسكرية في المنطقة الفاصلة.

١٠ - وشملت الانتهاكات العسكرية على الجانب ألفا وجود منظومات القبة الحديدية ضمن مسافة ١٠ كيلومترات من خط وقف إطلاق النار. بالإضافة إلى ذلك، فإن حاملات صواريخ، وهي تُعتبر معدات عسكرية غير مأذون بها في منطقة الحد من الأسلحة وفقاً لأحكام اتفاق فض الاشتباك بين القوات، شوهدت ضمن مسافة ٢٥ كيلومتراً من منطقة الحد من الأسلحة.

١١ - وظلت القوة تشهد يومياً عبور أفراد مجهولي الهوية خط وقف إطلاق النار من الجانب برافو. وخلصت القوة إلى أن هؤلاء الأفراد رعاة ومزارعين من المناطق المحيطة بخط وقف إطلاق النار يقومون برعي ماشيتهم. وفي ٨ و ٩ شباط/فبراير، لاحظت القوة إطلاق جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي نيران أسلحة صغيرة في اتجاه المنطقة الفاصلة لتخويف الرعاة الذين عبروا خط وقف إطلاق النار. كما شاهد أفراد القوة في ١٢ كانون الثاني/يناير أحد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي يطلق ست طلقات نيران أسلحة صغيرة في اتجاه المنطقة الفاصلة.

١٢ - واحتجت القوة لدى الطرفين على كل ما لاحظته من انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات، بما في ذلك عبور مدنيين خط وقف إطلاق النار من الجانب برافو، ووجود معدات وأفراد غير مأذون لهم في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة، وإطلاق النار في اتجاه المنطقة الفاصلة وعبر خط وقف إطلاق النار.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تلاحظ القوة وجود أي نازحين أو خيام في المنطقة الفاصلة. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، يسرت القوة عودة خمسة مواطنين سوريين، من بينهم طفلان، ومرافق

واحد، من الجانب ألفا عن طريق معبر القنيطرة. وكان المواطنون السوريون قد تلقوا علاجاً طبياً في مستشفيات على الجانب ألفا في إطار عملية الجار الطيب التي اضطلع بها جيش الدفاع الإسرائيلي خلال النزاع على الجانب برفو. وتمت عودتهم إلى الجانب برفو إثر تقديم جيش الدفاع الإسرائيلي طلباً إلى القوة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر وموافقة السلطات السورية. وكان ممثلون عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر حاضرين عندما سلّمت القوة المواطنين السوريين إلى السلطات السورية عند بوابة برفو وتم نقلهم إلى دمشق. وفي ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قامت القوة، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر أيضاً، بتيسير عودة مدني سوري إلى الجانب برفو كان قد احتجزه جيش الدفاع الإسرائيلي في ١ كانون الثاني/يناير.

١٤ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأنه احتجز راعيين في محيط المعلقة شمال الموقع ٨٥ التابع للأمم المتحدة. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأنه تم القبض على المدنيين السوريين واحتجازهما لاستجوابهما بسبب عبورهما خط وقف إطلاق النار. ولم تتمكن القوة من التأكد من هذا الادعاء. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأنه تم إطلاق سراح الراعيين بالقرب من الموقع ٨٥ التابع للأمم المتحدة الذي تم إخلاؤه. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأنه ألقى القبض على مزارع بالقرب من معرية شمال شرق الموقع ٨٠ ألف التابع للأمم المتحدة واحتجزه لاستجوابه. وفي ليلة ذلك اليوم، أطلق سراح المزارع عبر خط وقف إطلاق النار. وفي رسالتين متطابقتين موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن في ١٨ شباط/فبراير، أبلغ الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة أن جيش الدفاع الإسرائيلي عبر في مناسبتين خط وقف إطلاق النار، في منطقة المعلقة ومنطقة اليرموك، على التوالي، و”اختطف” مواطنين سوريين كانوا يراعون ماشيتهم. كما أبلغ الممثل الدائم أن جيش الدفاع الإسرائيلي عبر، في مناسبة أخرى، خط وقف إطلاق النار في منطقة جباتا الخشب و”حاول اختطاف مواطن سوري، مما أدى إلى مقتل” المواطن السوري وإصابة ثلاثة مواطنين آخرين.

١٥ - وفي سياق تفاعلها المنتظم مع كلا الجانبين، لا سيما عند الاستجابة لحوادث إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار وفي اتجاه المنطقة الفاصلة، واصلت قيادة القوة دعوة الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس واتقاء أي سوء تقدير قد يؤدي إلى تصعيد الوضع..

١٦ - وبانتظار استئناف عملياتها بالكامل على الجانب برفو، واصلت القوة الحفاظ على قدرتها، وإن كانت محدودة، على رؤية المنطقة الفاصلة وخط وقف إطلاق النار. وحافظت القوة على مواقعها في جبل الشيخ، وفي معسكر نبع الفوار، وفي كل من المواقع التابعة للأمم المتحدة، ٣٢ في الجزء الأوسط من المنطقة الفاصلة، و ٨٠ في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة، و ٢٢ على الجانب ألفا. وظلت عمليات القوة تحظى بدعم من المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة الأعضاء في فريق مراقبي الجولان، الذين يعملون تحت الإشراف العملياتي للقوة، وحافظت على خمسة مراكز مراقبة ثابتة وثلاثة مراكز مراقبة مؤقتة على طول خط وقف إطلاق النار، فضلاً عن أربعة مراكز مراقبة مؤقتة في جبل الشيخ. ولا يزال فريق مراقبي الجولان يحافظ أيضاً على مراكز مراقبة مؤقتة بالقرب من مراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة ٥٦ و ٧١ و ٧٢ التي أُخليت. ولن ينشر المراقبون العسكريون من فريق مراقبي الجولان في مراكز مراقبة في المنطقة الفاصلة بصفة دائمة حتى تسمح الظروف الأمنية بذلك، وتتوفر أماكن

إقامة ملائمة وتتخذ التدابير المناسبة لحماية القوات. ويواصل فريق مراقبي الجولان صب تركيزه على المراقبة الثابتة المستمرة وعلى الإلمام بالأوضاع السائدة.

١٧ - وواصلت القوة، من خلال فريق مراقبي الجولان، القيام بعمليات تفتيش نصف شهرية لمستويات المعدات والقوات في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا. وقام ضباط الاتصال من الجانب ألفا بمرافقة أفرقة التفتيش. وعلقت عمليات التفتيش في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو بسبب الوضع الأمني ولم تستأنف.

١٨ - وتواصل التحاور بين القوة وجيش الدفاع الإسرائيلي بهدف معالجة القيود المفروضة على التنقل وإمكانية الوصول إلى المواقع التابعة للأمم المتحدة في المنطقة الفاصلة والحد من حالات التأخير والصوبات التي يواجهها أفراد الأمم المتحدة في عبور السياج التقني للوصول إلى المواقع ومراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة. وواصل رئيس البعثة وقائد القوة في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تذكير الطرفين بالتزامهما بالتقييد الصارم بأحكام اتفاق فض الاشتباك بين القوات، وضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم في الميدان، وإبداء التعاون الكامل مع القوة في الاضطلاع بالمهام المنصوص عليها في ولايتها.

١٩ - وواصلت القوة، بالتشاور مع كلا الطرفين، استعراض الحالة في المنطقة الفاصلة من أجل تقييم ما إذا كانت الظروف في الميدان تسمح بالعودة إلى المواقع التي أخلت في المنطقة الفاصلة. وقامت القوة بتسيير أكثر من ١٨٠ دورية في إطار عملياتها على الطرق في الجزأين الشمالي والأوسط من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت سرية المشاة المزودة بمركبات مدرعة التابعة للقوة والسرية الاحتياطية للقوة القيام بزيارات تقييم ودوريات محمية إلى المواقع ١٠ و ١٦ و ٢٧ و ٦٠ و ٦٨ و ٨٥ ومراكز المراقبة ٥٦ و ٥٧ و ٧١ و ٧٢ التابعة للأمم المتحدة. ورافق ضباط الاتصال التابعين لحكومة الجمهورية العربية السورية أفراد القوة في جميع الدوريات وزيارات التقييم.

٢٠ - وبعد إعادة فتح معبر القنيطرة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، استخدمته القوة بانتظام لنقل المعدات والأفراد بين الجانبين ألفا وبرافو. وريثما يتم الانتهاء من تحديد الموقع التابع للأمم المتحدة عند بوابة تشارلي وإعادة شغله، تواصل نشر الشرطة العسكرية التابعة للقوة عند نقطة العبور خلال ساعات العبور المحدودة فقط للتواصل مع كل من الجانبين بشأن عمليات عبور أفراد القوة.

٢١ - وظلت القوة تحرز تقدماً نحو استئناف العمليات بشكل محدود على الجانب برافو، تمشياً مع خطة العودة التدريجية للقوة (انظر S/2018/1088). وواصلت القوة تطوير البنية التحتية وتحسين الظروف المعيشية في معسكر نبع الفوار. علاوة على ذلك، تم الانتهاء من تحديد الموقع ٣٢ التابع للأمم المتحدة وإعادة شغله في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر من خلال نشر ٣٥ فرداً من الأفراد العسكريين التابعين للقوة. ولا تزال عملية إعادة تركيب هوائيات اتصالات في الموقع ٧١ التابع للأمم المتحدة جارية.

٢٢ - وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، اضطلعت القوة بعملية بحث وتطهير في الموقع ٣٧ التابع للأمم المتحدة من أجل التحقق من عدم وجود أي مخاطر يحتمل أن تهدد الموقع مثل مخلفات الحرب، بما في ذلك الذخائر غير المنفجرة والألغام. وتم التحقق من أن الظروف السائدة فيه آمنة بما يتيح لأفراد الأمم المتحدة مواصلة عملياتهم. وبالتالي، في ٢٨ كانون الثاني/يناير، شرعت القوة في إعادة شغل الموقع ٣٧ بشكل محدود من أجل دعم الأعمال الهندسية المتعلقة بتحديد المرافق والبنية التحتية الأمنية في الموقع. كما قامت القوة، للمرة الأولى، بتسيير دوريات استطلاع على الطريق المؤدي

إلى مركز المراقبة ٥٢ التابع للأمم المتحدة عبر المنطقة الفاصلة. واعتبر الطريق صالحًا ولكنه بحاجة إلى إصلاحات بما يتيح استخدامه من جانب مركبات القوة في المستقبل، ولا سيما المركبات الثقيلة.

٢٣ - ولا تزال القوة ترى أن خطراً كبيراً يهدد أفراد الأمم المتحدة في منطقة عمليات القوة بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك الذخائر غير المنفجرة والألغام، واحتمال وجود "خلايا نائمة" للجماعات المسلحة، بما في ذلك الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة، وخاصة في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة. وتواصل القوة تقييم الوضع الأمني في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة والتأكد مما يلزم نشره من قدرات في تلك المنطقة، إذا سمحت الظروف بذلك.

٢٤ - ووفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ٢٤٥٠ (٢٠١٨) والمفهوم العملياتي للقوة، واصلت القوة بذل الجهود لنشر التكنولوجيا المناسبة لضمان سلامة وأمن أفرادها ومعداتّها. ولا تزال مقطورة مراقبة موجودة على الجانب ألفا في معسكر عين زيوان والموقع ٢٢ التابع للأمم المتحدة، بينما يُحتفظ بمقطورة أخرى في معسكر نبع الفوار.

٢٥ - وواصلت القوة إعادة تموين مواقعها في جبل الشيخ وفي معسكر نبع الفوار انطلاقاً من دمشق. وكانت قوافل القوة بين دمشق والمواقع التابعة للأمم المتحدة تسير يومياً تقريباً، عبر طريق الإمداد الرئيسي ٧ وطريق السلام السريع، بحراسة قوة أمنية تابعة لقوة الأمم المتحدة ورفقة ضابط اتصال من مكتب المندوب السوري الرفيع المستوى. وقامت القوة برصد مستمر للوضع واتخذت التدابير الاحترازية اللازمة في التخطيط لقوافلها وتسييرها. وواصلت القوة تنفيذ وتحديث خطط الطوارئ التي وضعتها تحسباً لتعزيز وإخلاء المواقع ومراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة على الجانبين ألفا وبرافو، فضلاً عن المرافق في دمشق. وأجرت القوة محاكاة عملية وتمرين وتدريب على نحو منتظم تأهباً لحالات الطوارئ المتوقعة. وواصلت وضع التدابير للحد من المخاطر، بما في ذلك تدابير حماية القوات، في المواقع ومراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة وفي قاعدة عمليات القوة في معسكر عين زيوان وفي مقرها في معسكر نبع الفوار.

٢٦ - وفي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٩، كانت القوة تضم ٩٣٩ فرداً، منهم ٤١ امرأة. أما الجنود الذين نُشروا فيها، فكانوا من أوروغواي (٢)، وأيرلندا (١٣٦)، وبوتان (٣)، وتشيكيا (٤)، وغانا (١٢)، وفيجي (٢٤٨)، ونيبال (٣٣٨)، والهند (١٩٤)، وهولندا (٢). وبالإضافة إلى ذلك، فإن ٦٨ مراقباً عسكرياً من فريق مراقبي الجولان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، من بينهم ٩ نساء، كانوا يساعدون القوة في الاضطلاع بمهامها.

ثالثاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٢٧ - في قراره ٢٤٥٠ (٢٠١٨)، أهاب مجلس الأمن بالأطراف المعنية أن تنفذ فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣). وقرر تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر، أي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم كل ٩٠ يوماً تقريراً عن التطورات التي تشهدها الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣). وتناول تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط (A/73/322/Rev.1)، المقدم عملاً بقراري الجمعية العامة ١٥/٧٢ المتعلق بالقدس و ١٦/٧٢ المتعلق بالجولان السوري، البحث عن تسوية سلمية للنزاع في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

٢٨ - فمِنذ توقف محادثات السلام غير المباشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لم تجر أي مفاوضات بين الطرفين. ويحد النزاع السوري بدرجة أكبر من احتمالات استئنافها وإحراز تقدم نحو تحقيق السلام بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وإنني أتطلع إلى حل سلمي للنزاع في الجمهورية العربية السورية واستئناف الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية تفضي إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم، حسبما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

رابعاً - ملاحظات

٢٩ - يساورني قلق عميق إزاء تصاعد التوتر بين طرفي اتفاق فض الاشتباك بين القوات، كما يتضح، في جملة أمور، من الأحداث التي وقعت في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ و ٢٠ كانون الثاني/يناير و ١١ شباط/فبراير ٢٠١٩. وألاحظ مع القلق استمرار الأنشطة العسكرية ووجود القوات المسلحة السورية في المنطقة الفاصلة على الجانب برفو. وينبغي لجيش الدفاع الإسرائيلي أن يمتنع عن إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار. ومما يمثل مدعاة للقلق أيضاً استمرار وجود أسلحة ومعدات غير مأذون بها في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا. فهذه التطورات تعرّض اتفاق فض الاشتباك بين القوات للخطر. وأحث الطرفين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في جميع الأوقات. وأكرر التأكيد على ضرورة عدم وجود قوات عسكرية في المنطقة الفاصلة بخلاف القوات التابعة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وأشجع أعضاء مجلس الأمن على دعم الجهود المبذولة لتوعية كلا الطرفين بخطر التصعيد وبضرورة الحفاظ على وقف إطلاق النار القائم منذ أمد بعيد بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٣٠ - ولا يزال من الأهمية بمكان أن يواصل الطرفان أولاً اتصالهما بالقوة لمنع أي تصعيد للوضع عبر خط وقف إطلاق النار. فجميع انتهاكات خط وقف إطلاق النار تزيد التوترات بين الطرفين الموقعين على اتفاق فض الاشتباك بين القوات وتقوض التقدم المحرز نحو تحقيق الاستقرار في المنطقة.

٣١ - وأود التنويه بالدعم المتواصل الذي يقدمه الطرفان للجهود المستمرة التي تبذلها القوة من أجل استئناف العمليات بالكامل بشكل تدريجي على الجانب برفو. ومن المهم جداً أن يقدم الطرفان كل الدعم اللازم لإتاحة استخدام القوة معبر القنيطرة بشكل كامل تمشياً مع الإجراءات المعمول بها. ومن الأهمية بمكان أن تقوم القوة بعملياتها دون مواجهة أي عقبات إدارية. ويتسم ذلك بأهمية أكبر في وقت تعزز فيه القوة عملياتها على الجانب برفو لتسهيل تنفيذ الولاية بفعالية وكفاءة.

٣٢ - وبينما تواصل القوة بذل الجهود لتكثيف عملياتها في المنطقة الفاصلة، يظل من الأهمية بمكان ضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم. ولا تزال الظروف التي يعمل فيها الجنود والمراقبون العسكريون تستدعي التحلي باليقظة واتخاذ تدابير للحد من المخاطر. وأجدد دعوتي إلى حكومة الجمهورية العربية السورية لكي تواصل الاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية عن سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم على الجانب برفو.

٣٣ - ويظل الالتزام المتواصل لكل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية باتفاق فض الاشتباك بين القوات ودعم وجود القوة أمراً أساسياً. ولا يزال استئناف القوة عملياتها بالكامل على الجانب برفو يشكل أولوية بالنسبة للقوة. وإنني أعول على استمرار تعاون كلا الطرفين لتيسير التقدم في تنفيذ خطط البعثة لاستئناف عملياتها والعودة إلى مواقعها في المنطقة الفاصلة بشكل تدريجي ولضمان أن تتمكن القوة

من تنفيذ ولايتها. ومن الأهمية بمكان أن تكون القوة قادرة على نشر التكنولوجيا والمعدات اللازمة لتعزيز مراقبتها للمنطقة الفاصلة وخط وقف إطلاق النار وتعزيز حماية القوات. وفي هذا الصدد، يظل تقديم الدعم وإبداء التعاون من جانب كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية لكفالة نشر التكنولوجيا والمعدات اللازمة بسلاسة وعلى وجه السرعة من الأمور البالغة الأهمية. وفي الوقت نفسه، يجب أن يواصل الطرفان دعمهما لتعزيز مهمة الاتصال التي تؤديها القوة.

٣٤ - وما يتسم بالقدر نفسه من الأهمية أن يواصل مجلس الأمن ممارسة نفوذه على الطرفين المعنيين من أجل كفالة تمكين القوة من العمل بسلامة وأمن والسماح لها بحرية العمل وفقاً لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. ويتسم الدعم المقدم من الطرفين في تيسير إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب في منطقة عمليات القوة بأهمية حاسمة. ومن الضروري أيضاً أن تظل تحت تصرف القوة كل الوسائل والموارد اللازمة لتمكينها من العودة بشكل كامل إلى المنطقة الفاصلة، إذا سمحت الظروف بذلك.

٣٥ - و يظل ما تبديه البلدان المساهمة بقوات من ثقة والتزام إزاء القوة من العوامل الرئيسية التي تسهم في قدرة القوة على الاضطلاع بولايتها. وما زلت أعول على الدعم المقدم من البلدان المساهمة بقوات بينما تمضي القوة في تنفيذ خططها المتفق عليها من أجل زيادة العمليات في المنطقة الفاصلة. وأود أن أعرب عن امتناني لحكومات أوروغواي وأيرلندا وبوتان وتشيكيا وغانا وفيجي ونيبال والهند وهولندا على ما تقدمه من مساهمات وما تبديه من التزام وعزم وكفاءة مهنية عالية. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى الدول الأعضاء التي تساهم بمراقبين عسكريين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

٣٦ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لرئيس البعثة وقائد القوة، اللواء فرانسيس فيب - سانزيري، وجميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين العاملين تحت قيادته، الذين يواصلون أداء المهام الجسام التي أناطها بهم مجلس الأمن بكفاءة وتفان في ظل ظروف صعبة.

